شبكة الألوكة
www.alukah.net

مكتبة الأوقاف الكويتية

مخطوطة

شرح العلوي على الجامع الصغير لابن هشام

المؤلف

إسماعيل بن إبراهيم بن إسماعيل (العلوي)

شبكة الألوكة
www.alukah.net

الكل اى الدائمة على السنة النحاة وفى مصطلحهم بدليل المقام والاولى نطلق فى اصطلاحنا خذ على معان اخر
ومنها الكلام كما سيأتى والقصيدة كقولهم كلتا امرئ القيس وشهادة التوحيد والفعل وحده وجماعة منهم
الجزولى وابن معط وابن مالك فى اول تسهيله افتتحوا كتبهم بتعريف الكلام نظرا الى انه المقصود بالذات ولمعرفة الكلام
هو الكلام وما يعرض من الاعراب والبناء فى الكلمة لتعريف الحقيقة لانه يصدد ان يعرف الكلمة وانما يكون التعريف
للحقيقة لا لكل افرادها ولا لبعضها حتى تكون للاستغراق او غيره وكلمة كنبقة وسيدرة وتمرة لغات فيها
وفى جميع ما جاء على زنتها كعدة واحد الكلم وليس المجرد من هذا النوع منحكتا اجمالا ان يكتا احادا فالمجرد
وجماعة بل جنس حقه ان يقع على القليل والكثير كالعسل والماء كما ذهب الى ذلك بعضهم فى الكلم تمسكا بقوله
اليه يصعد الكلم الطيب قيل والمختار عند المحققين وبه جزم فى الاوضح انه لا يقع الا على ما فوق كلمتين وعند
الاكثرين انه لا يطلق الا على ما فوق العشرة فعلى من هب كبعض هو اسم جنس افرادى وعلى الاخر جمعى قول
اى مقول لفظا وتقديرا ككلمتى تم على وزان قولهم فى اللفظ كذلك بناء على جواز استعمال المشترك فى معنييه
الحقيقيين ان كان حقيقة فى الملفوظ والمقدر او الحقيقى والمجازى ان كان حقيقة فى احدهما مجازا
فى الاخر ولا مخلص عند من يمنع المسئلة وهم الاكثر الا بدعوى انه موضوع لامر يعمهما كما قال المصنف فى شرح
اللمحة والقول فى الاصل مصدر قال فنقل الى شئ المقول كاللفظ بمعنى المرمى نقل الى الملفوظ مجازا من
تسمية المسبب باسم سببه وهو من استعمال المصدر بمعنى اسم المفعول كالخلق بمعنى المخلوق والصيد
بمعنى المصيد وكونه فى الاصل مصدرا ومن حقه ان لا يثنى ولا يجمع لانه موضوع للحقيقة التى من شانها ان
لم تجب مطابقته للكلمة فى كتابة ولحاجة الى تقدير محذوف اى هى قولا او لفظا كما حكاه المصنف عن
بعض معاصريه شم ان القول واللفظ والكلام فى اصل اللغة بمعنى واحد يقع على ما ينطق به
حرفا كان من حروف المبانى او المعانى او اكثر مفيدا او لا ثم اشتهر القول فى عرف النحاة فى المفيد اى الموضوع
لمعنى وليسمى المستعمل ومقابله المهمل وهو ما لم يوضع لمعنى كما اشتهر الكلام عندهم ايضا فى المفيد بمعنى
ما يحسن السكوت عليه كما سيأتى فصار القول فى عرفهم اخص من اللفظ مطلقا واعم من الكلمة والكلام
مطلقا لشمول المفرد والمركب فاخذه جنسا فى تعريفهما كما صنع المصنف وجمع من النحاة وكفتا دالى من
اللفظ لانه جنس قريب وللفظ جنس بعيد لهما وما قيل من انه مشترك بين ما ذكروا الرأى والاعتقاد
والمشترك بدون قرينة يجتنب فى التعريفات فجوابه منع الاشتراك بل اطلاق القول عليهما بحسب وضع
ابن مالك وغيره ولو تعارضا فالحمل على المجاز اولى كما قرر فى محله والمعنى المجازى لا يجب الاحتراز عنه
وانما يجب الاحتراز عن المشارك للمحدود بالاطلاق الحقيقى وايضا فالتعريف باعتبار وضع لا يجب
الاحتراز فيه مما يتناول من الافراد باعتبار وضع اخر اذ الحدود يراعى فيها الاوضاح والقول فى الاصطلاحى
لا يطلق الا على ما ذكر فلا اشتراك بحسبه البتة ثم القول ان كان فى التعريف جنسا او كالجنس وهو
انما يوتى به لبيان اصل الذات لا لاخراج شئ اذ ليس قبله غير المعرف الذى يوتى بما يتناوله ما عداه للتعرف
وهذا معنى الاحتراز بالجنس كما افاده المصنف فى شرح اللمحة فلذلك يقال يخرج عنه لا بدا ويقال ان الجنس
هنا وهو القول لما كان اخص من الفعل وهو المفرد من وجه لانه قد يكون قولا وقد لا يكون قول لم يصح الا احتراز
به من جهة خصوصه واما تعيينه للجنسية دون الفصلية عكس المفرد فلان القول اظهر منه وصفية
للكلمة فقدم وجعل جنسا واخرج به ما ليس بقول فلا يكون كلمة وان شاركها فى الافراد والدلالة على معنى
بوضع وهو جعل الشئ دليلا على اخر وبغير وضع اما كونه ليس بلفظ كالدوال الاربع الوضعية وهى

الاشارات

الاشارات والعقود والنصب والخطوط وكغروب الشمس ونحوه على وجوب الصلاة فكل من ذلك
موضوع لمعنى وليس بلفظ فليس بقول وكان لفظا لكنه لا يدل بالوضع على المعنى كالمهمل وكالحرف بناء
على ان الوضع يعتبر فيه قصد التواطئ على الموضوع بين قوم كما قاله الرضى والحرف الاول لم يقصد ذلك و
كالالفاظ التى تدل على معنى لا بالوضع بل بالطبع كآح الدال على الوجع او بالعقل كالمقدمتين بالنسبة
الى النتيجة وكالكلام ان قلنا ان المركب غير موضوع فان دلالته على معناه عقلية وهو مذهب جمع من
المحققين منهم ابن الحاجب فى شرح المفصل وابن مالك وجزم به المصنف فى شرح اللمحة ويعزى الى النحاة
والى ذهب الامام الرازى والاصح كما قال القرافى ويعزى الى الجمهور انه موضوع اى بالشرع لدا كشف عنه
وبيانه ان كل وضع اما شخصى ان تعلق بالفاظ معينة سماعية يحتاج فى معرفتها الى علم اللغة او نوعى
ان تعلق بقانون كلى يعرف به مفردات قياسية يحتاج فى معرفتها الى علم كالصرف كما بين ان كل اسم فاعل
من الثلاثى على فاعل وكل اسم مفعول منه على وزن مفعول الى غير ذلك من القوانين الصرفية او يعرف به
تركيبات قياسية يحتاج فى معرفتها الى علم النحو كما بين ان كل مضاف مقدم على المضاف اليه وكل فعل مقدم
على الفاعل الى غير ذلك من القوانين النحوية فكل وضع جار فى المفردات والمركبات جميعا والى هذا اقول ضى ابن
الحاجب فى اصوله ولا يقال انه ظاهر صنيعه فى الكافيه كالمصنف هنا حيث اخذ قيد المفرد فى تعريف الكلمة
والا لما ذكره كالتسهيل لان القيد لا يجب ان يكون للاحتراز بل قد يكون لتحقيق الماهية او للايضاح
فكل ما ذكر ان دلالته ليست بالوضع خارج عن القول لا باعتبار الوضع فيه كما مر فى تعريفه فلذا
لم يحتج لذكر الوضع كما احتاجه من اخذ اللفظ جنسا لاخراج ذلك فلو ذكر مع القول لكان مستدركا بل
لربما توهم خلاف الواقع فى الاصطلاح من ان القول قد يكون غير موضوع كما وقع فيه ابو حيان فى اللمحة وبنى عليه
المصنف فى شرحه ثم المراد بالوضع فى القول واللفظ ما يعم الوضع اللغوى وهو جعل اللفظ دليلا على المعنى
والعرفى والشرعى والاصطلاحى ومعناه فى اكثر الكتب غلبة اللفظ واشتهاره فى المعنى العرفى او الشرعى
والاصطلاحى فالحقايق الكائنة داخلة فى كلام العربية لان الوضع اللغوى متحقق فيها بالنسبة الى
الاول المنقول منها اما قرر فى محله انها مجازات لغوية والمجاز سواء قلنا انه موضوع ام لا من لغة العرب
فان منها الحقيقة والمجاز قوله مفرد كالفصل خرج به المركب بقسميه التام كقام زيد والناقص
كغلام زيد والمفرد يطلق فى الاصطلاح بازاء معان احدها مقابل المثنى والمجموع وذلك فى باب الاعلال
وثانيها مقابل الجملة وشبيهها وذلك فى باب الخبر وثالثها مقابل المضاف وشبهه وذلك فى باب لا
النافية للجنس والمنادى وبهذا مقابل المركب وله تفسيران احدهما وهو المنقول عن اهل العربية ما ليس جزؤه
بكلمة لا على العلمية ولا قبلها كزيد فان جزأه ليس بكلمة فى حال من الاحوال والمركب بخلافه كعبد الله قبل
العلمية فان جزأه كلمة لا محالة وكذا بعد العلمية لانه قد كان كلمة قبلها فالمفرد بهذا المعنى اخص من الكلمة
وهو المراد فى باب العلم وثانيهما وهو مصطلح اهل المنطق قال القرافى سمعت كبيرهم وهو المراد عند الاطلاق
وفى تعريف الكلمة ما لا يقصد بجزئه دلالة على جزء معناه حين هو جزؤه فيشمل ما لا جزء له كهمزة
الاستفهام وما له جزء غير دال على معنى كزيد وما له جزء دال على معنى لكن لا يدل على جزء معناه المقصود
كعبد الله علما وما له جزء يدل على معنى هو جزء المعنى المقصود لكن لم يقصد دلالته حينئذ كالحيوان
الناطق علما لانسان فالمعنى غير مقصود فى عبد الله والدلالة غير مقصودة فى الحيوان الناطق فافترقا
والمركب بخلافه فرأى ما يقصد بجزئه ذلك فان حسن السكوت عليه فمن التام والا فالناقص فالمعنى

موقع نسخة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة

المستفاد من اللفظ المفرد والمستفاد من اللفظ المركب مركب كمعنى ضرب زيد فالافراد والتركيب صفتان
للفظ بالاصالة وللمعنى بالتبع وفسر الهندى فى حواشى الكافية المعنى المفرد بما لا ينقسم عليه لفظه
بخلاف المركب وقد يكون المعنى كواحد بالقياس الى لفظ مفرد او بالقياس الى اخر مركبا كمعنى الانسان
بالنسبة الى الانسان والحيوان الناطق فالاقسام الاربعة كلها داخلة فى المفرد داخلة تحت الكلمة
وقد تطلق الكلمة ايضا على كل واحد من جزئى القسمين الاخيرين مما دلالته زايدة وقد كان فى
الاصل دالا على معنى مجازا مستعملا عند النحاة وقد تعرض ابن مالك وابنه فى تعريف الكلمة لادخالها
قال ابن مالك وترك التعرض لها جايز والتعرض اجود بل قال السيد الجرجانى كون جزئى مثل عبد الله
كلتين انسب بقواعد العربية ومقاصد هاحيث اعربا اعرابين مختلفين كما اذا قصد بكل واحد من جزئيه
معنى على حدته انتهى واجاب بعضهم عن اعرابه باعرابين مختلفين بانه رعاية لمعناه الاصلى اللغوى
وهو الاصالة فى بقاء ما كان بعد الامكان ثم التعريف الذى ذكره المصنف للكلمة مع وجازته سالم مما
اورد على قولهم الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد من مخالفته الاولى فى استعمال الجنس البعيد مع وجود
القريب ومن مخالفة المشهور فى جعل الافراد والتركيب صفتين للمعنى لا للفظ ومن استدراكه فيه
معنى اذ الوضع لا يكون الا للمعنى وغير ذلك مما جاء عنه جواب لكن التحرز عنه اولى ويشكل على كل
من التعريفين انه غير جامع باعتبار تفسير المفرد بالاخير من لخروج ما لا يحصى من الكلمات
التى تدل مادتها اى حروفها الاصلية على معنى وما ينضم اليها من الحركات الطارية اذ الحركات والحروف
المزيدة على الوجه المخصوص الذى يسمى صورة الكلمة وصيغتها وهيئتها ونسبتها ونحو ذلك على معنى
اخر كالماضى نحو ضرب والجمع المكسر نحو اسد والمصغر كرجيل وساير المشتقات كضارب و
مضروب فان كلا منها دال على الحدث فى الاول وعلى الذات فى تاليه وعلى معنى المشتق فى الباقية هو المادة
وكل منها دال على الزمان والجمع والتصغير والفاعل والمفعول والدلالة هو الصيغة فليست بمفردات اذ جزء
كل منها دال على جزء معناه بل مركبات وقد التزم ذلك بعضهم قال السيد والتزام كون مثل ضارب
مركبا بعيد واجاب الجمهور بان المراد بالاجزاء المعتبرة فى التركيب الفاظ مترتبة فى السمع بالتقدم
والتاخر يكون كل جزء منها مسموعا اما قبل جميع ما عداه او بعده او قبل بعض وبعد بعض والصورة
مع المادة ليست كذلك بل الجزءان مسموعان معا الا ان اطلاق الجزء فى تعريفى المفرد والمركب مرادا به
ما ذكر عناية فى التعريف لان الجزء اهم من المتربت وغيره ولا دلالة للعام على الخاص فينعدم كما
قاله بعضهم اذ يجب ان يستعمل فى التعريف ما هو ظاهر هر كما لا تشكل المراد ولهذا اخذ بعضهم فى التعريف
قيد المرتب فى السمع مع انه لا بد منه عناية لجزء القريب ايضا والا لزم كون قام زيد مثلا مفردا لان
جزءه وهو القاف لا يدل على جزء معناه وادخل من هذه الكلمات فى ايراد الكلمات المشتملة
على ابعاض دالة على معان غير معانيها نحو مسلمات ومسلمون وبصرى وفاطمة والافعال المضارعة
وشبهها فان الالف تدل على التثنية والواو على الجمع والياء على النسبة والتاء على التانيث وحروف المضارعة
على معنى التكلم والغيبة والخطاب فجزء كل منها دال على جزء معناه فهى مركبات لا مفردات وقد التزم
كثير منهم كصاحب المفصل وابن الحاجب والرضى ومن وافقهم فى الجميع وصرح بانه تلك الابعاض كلمات
وان كلا منها مع ما اتصل به كلمتان صارتا من شدة الامتزاج كلمة واحدة واعرب المركب باعراب الكلمة قيل
وهذا هو الاظهر فى نحو قايمة لانه معنى كتاء فى جميع المواد واحد مع تعدد اسم الفاعل كضاربة وقايمة

وغيرهما والمشهور ان تلك الابعاض ليست بكلمات لعدم استقلالها وقد صرح به المصنف فى المعنى
فى هاء التانيث ولذلك اخذ ابن مالك وابنه فى تعريف الكلمة قيد الاستقلال لاخراجها قال ابن
الحاجب فى امالية ان الالف من ضارب والميم من مخرج واحرف المضارعة ونون كوفاية والالف فى
سكرى وغضبى ونحو ذلك ليست كلمات مستقلة بل جزء كلمة وقد تخيل كون احرف المضارعة كلمات
بعض المتاخرين وهو غلط والفرق بين هذه الحروف واشباهها مما ليس بكلمة وبين الحروف التى
هى كلمات ان هذه لا تدل على المعنى الذى قصد بزيادتها له الا بسبك ما انضم اليها معها حتى صار
كالجزء منه واما الحرف الذى هو كلمة فتجده ما ينضم اليه مستقلا فى دلالته قبله وتجده موضوعا
لذلك بمجرده وان اشترط فى استعماله ذكر متعلقه كالام فى لزيد فان كلا منها يفهم معنى مستقلا
بخلاف الالف من ضارب والياء من يخرج انتهى وبالجملة فلا تمتنع عند النحاة كما قاله التبريزى سعة الدين
دلالة اجزاء الكلمة على شيئ فى الكلمة ولا ندعى ان دلالة الاجزاء كيف ما كانت تقتضى كون اللفظ
مركبا تنبيه الحد جميع المحدود نحو الانسان الحيوان الناطق فى معنى التفسير له فكانه قيل
الانسان اى الحيوان الناطق فليس من قبيل المركب التام فيعرضه الاعراب وان كان على صورته
لان التحديد تصوير المحدود فلا حكم فيه ولهذا لا يطلب بالدليل ولا يتوجه منع اللهم
الا ان يراد الحكم على المحدود بان هذا حده بمعنى ان هذا مفهومه لغة و
اصطلاحا كما هو المراد فى حدود الامور الوضعية نحو الكلمة قول
مفرد فيكون حكما و لذلك يعرب مبتدا وخبرا
من شرح العلوى على جامع الصغير لابن هشام
رحمها الله و نفعنا بعلومهما امين
بجاه سيد المرسلين
وحبيب رب
العالمين
م

موقع نسيخة الوود
wadod.com
شبكة الألوكة
www.alukah.net

باب شرح الكلام ٤	تمييز الاسم عن الفعل والحرف ٦	الحرف لا يحسن به شيء من العلامات ٩	
الفعل بحتة ثلاثة انواع ٩	الفعل مبني ومعرب ١٢	باب شرح المعرب والمبني ١٠	انواع البناء اربعة ١٤
الاعراب ١٢	الاسماء الستة ١٣	ارجع الاعراب فانك ان راعيت الاعراب الفتحي ١٤	باب المثنى ١٥
جمع المذكر السالم ١٥	نون المثنى ١٦	الجمع بالف وتاء مزيدتين ١٨	تفسير المفعول المطلق ١٨
مالا ينصرف ١٩	الامثلة الخمسة ١٩	الفعل المضارع المعتل الآخر ٢٠	تقدير الاعراب ٢١
النكرة والمعرفة ٢١	اقسام المعارف سبعة ٢٢	المضمر ٢٢	العلم ٢٦
اسماء الاشارة ٢٣	الموصول الحرفي ٢٤	الموصول الاسمي ٢٤	الموصول المشترك ٢٤
افتقار الموصول الاسمي ٢٥	بجوز حذف الصلة ٢٦	المعرف بال ٢٨	تنوين التمكن ٢٨
شرط العطف على المضاف اليه فيما مضى ٣٠	باب المبتدا والخبر ٤٠	اسماء الافعال لا تعمل لها من الاعراب ٤٠	لتنبيه هو الجزء الذي وصلت به الفرائد ٤١

رفع الخبر ظرفا ومجرورا ٤٢	ولا يبتدأ بنكرة ٤٣	الخبر يشارك احد جزاي الجملة الشرطية ٤٣	تقديم الخبر على المبتدا ٤٤
جواز حذف المبتدا والخبر ٤٥	اعراب كلا وملا زيد ٤٥	جواز تعدد الخبر ٤٧	افعال الشروع تنقسم الى ناقصة وتامة ٤٦
الافعال التي لا تتصرف ٤٩	جواز توسط خبر كان ٤٩	تقديم خبر كان ٤٩	استعمال افعال كان ناقصة ٥٠
ما لا يولد ولدت وان الحاقها بدع على ليس ٥١	زيادة الباء في خبر ليس ٥٤	افعال المقاربة ٥٥	افعال المقاربة صار وزالا وطفق ٥٦
تبيين زيان زيد في هاتس ٥٧	الحرف الثاني من الداخلة على المبتدا والخبر ٥٨	تنوين المكسورة ٥٩	تدخل لام الابتداء على المكسورة ٦٢ السيا على اربعة
في ما الحرفية الزائدة ٦٣	تخفف ان المكسورة ٦٤ ما تكون نكرة موصوفة ٦٥	تخفف ان المفتوحة ٦٥	تخفف كان فيبقى عملها ٦٦
لا العاملة عمل ان ٦٦	اوجه الاعراب في لا حول ولا قوة الا بالله ٦٨	افعال القلوب المبتدا والخبر ٧٠	اعراب لا اله الا الله ٦٩ ورفعها
الفاعل ٧٢	افعال القلوب وتعليقها ٧٢	جواز حذف المفعولين او احدهما ٧٣	ما انتصب ثلاثة مفاعيل اعلم وارى ٧٦
اعراب ان الماء ٨٧	النائب عن الفاعل ٨٢	ما جاز فيه اعادة الضمير الى متاخر لفظا ورتبة ٨٢	يطرد حذف الفاعل في اربعة مواضع ٨٩

موقع شيخ المدرسين
wadod.com
مركز ودود
شبكة الألوكة www.alukah.net

باب الاشتغال ٨٢	رتب المفاعيل ٩٤	الثنى والذوم ٩٢	يجوز حذف المفعول لغير ضم ٩٣
باب التنازع ٩٥	اسامى المصدر ٩٨	المفعول المطلق ٩٨	ما ينوب عن المصدر في الاختصار ٩٩
يجوز حذف عامل المصدر ٩٩	المفعول له وبيمى المفعول معه ١٠١	المفعول فيه وهو الظرف ١٠٢	نصب افعال التفضيل المفعول به ١٠٣
المفعول معه ١٠٥	باب المستثنى ١٠٧	اذا تكررت الا ١٠٩	مطلب غير يوصف بها ١١٠
باب الحال ١١٣	الحال الموطئة ١١٤	الحال المؤسسة ١١٩	وقد يحذف عامل الحال ١٢١
باب القسم ١٢١	باب حروف الجر ١٢٣	معانى حروف الجر ١٢٤	حروف جر شبيهة بالزائد وشبه الزائد ١٢٦
تزاد كلما بعد من وعن وفى ١٢٩	يحذف رب وبعدها كثيرا ١٣٠	باب الاضافة ١٣٠	الاضافة تقتضى كلمة او كلمتين ١٣١
تكتسب المضاف المذكور من المضاف اليه المحذوف ١٣٣	القالب على الاسماء التى يكثر اضافتها ١٣٤	ما يلزم الاضافة لفظا ١٣٦	مطلب لدن بمعنى عند ١٣٧
مطلب قبل وبعد ١٣٨	اول ودون واسماء الجهات ١٣٩	ما يحذف من المضاف ويبقى ١٤٠	لا يفصل بين المتضايفين الا في الشعر ١٤١

احكام المضاف اليه ١٤٢

اعمال المصدر واعمال اسم الفاعل ١٤٣	اعمال اسم الفاعل عمل فعله ١٤٤	صيغ المبالغة ١٤٥	اعمال اسم المفعول ١٤٦
ابنية المصادر للثلاثى ١٤٦	مصادر غير الثلاثى ١٤٧	ابنية اسما الفاعلين ١٤٩	ابنية اسما المفعولين ١٤٩
باب فعل وافعل ١٥٠	باب التعجب ١٥٢	باب نعم وبئس ١٥٥	فعالة للمح جبذا وفى الذم لا جبذا ١٥٧
افعل التفضيل ١٥٨	باب النعت ١٦١	الاشياء التى ينعت بها ١٦٢	واذا تعددت النعوت ١٦٣
يجوز حذف النعت ١٦٦	باب التوكيد ١٦٦	باب العطف ١٦٩	عطف النسق ١٧٠
استعمال حروف العطف ومعانيها ١٧٠	باب البدل ١٧٨	خلاصة الابدال والغاء ويجوز في بدل الغلط ١٧٧	اسماء الافعال والاصوات ١٧٩
بدل الظاهر من المضمر ١٨٠	باب النداء ١٨١	بدل كل من الاسم والفعل والجملة من مثله ١٨٠	اذا وقع الاسم بين عاملين ١٨٤
تابع المنادى ١٨٥	باب الاستغاثة ١٨٦	في المنادى المضاف للياء ١٨٦	باب الندبة ١٨٨
باب الترخيم ١٨٩	المحذوف للترخيم ١٨٩	باب المنصوبات على الاختصاص ١٩١	باب التحذير ١٩٢

موقع شبكة الألوكة
www.alukah.net

باب اسما الفاعلين ١٩٢	باب اسم الفعل على وزنه ١٩٤	باب اسم الفعل ضربان ١٩٤	باب اسما الصوت ١٩٥
باب نون التوكيد ١٩٦	تنوين النون الخفيفة بأربعة احكام ١٩٧	حكم اخر الفعل المؤكد بالنون ١٩٧	باب ما لا ينصرف ١٩٩
صرف غير المنصرف ٢٠٥	المنقوص ٢٠٦	الجوازم ٢١٢	اعراب الفعل ٢١٢
لام الامر ٢١٤	فاء الجزاء ٢١٥	دخول شرط على شرط ٢١٧	الاضراب بالذي وغير ٢٢١
باب العدد ٢٢٤	الاعداد التي تضاف ٢٢٥	باب كناية العدد ٢٢٨	كذا يكنى بها عن العدد ٢٢٩
باب الحكاية ٢٣٠	باب الثمانية ٢٣١	الاعضاء المؤنثة والمذكرة ٢٣١	المصغر والممدود ٢٣٤
كيفية التثنية ٢٣٥	باب جمع التكسير ٢٣٧	الاضافة بمعنى اللام ٢٣٩	باب التصغير ٢٤٥
بقية التصغير الف الثلاثي المقصور ٢٤٦	واذا صغر ما حذف رد محذوفه وجب ٢٤٢	احد اصوله وجب ٢٤٢	المصغر من جملة المضاف في الاسم ٢٤٣
تصغير الترخيم ٢٤٦	باب النسب ٢٤٩	حكم همزة الممدود ٢٥١	يستغنى عن باء النسب ٢٥٤

باب الوقف ٢٥٤	والذي الوقف عليه على الحرف الذي ليس هاء التأنيث خمسة اوجه ٢٥٦	فاذا وقف على تاء التأنيث ٢٥٧	وملخصا يصل الوقف اجتلاب هاء السكت ٢٥٧
باب الامالة ٢٥٩	موانع الامالة ٢٦٠	امالة الالف المنقلبة عن ياء ٢٦١	باب الفتحة ٢٦١
تقسيم الفعل الى ثلاثي ورباعي ٢٦٢	كيفية الوزن وبسمى المثيل ٢٦٤	زيادة همزة الوصل ٢٦٧	تقسيم الاسم الى ثلاثي ورباعي ٢٦٧
باب الابدال ٢٦٨	ابدال الهمزة من الواو ٢٦٩	ابدال الكواو وكياء الهمزة ٢٧٠	اصل همزة الوصل هل هو السكون او الحركة ٢٧٠
ابدال الالف من ياء او واو ٢٧٦	ابدال الالف من واو او ياء اختيها ٢٧٢	ابدال الالف من واو او ياء ٢٧٨	ابدال كل ياء او واو اختيرها الالف او كل واو ٢٧٢
ابدال الكواو من ياء الافتعال ٢٧٩	ابدال الياء من واو ٢٧٩	نقل حركة المتحرك المعتل الى الساكن ٢٧٩	ابدال كل واو او ياء ٢٧٩ متى تبدل واوا او ياء الافتعال ٢٧٩
باب الادغام ٢٨٢	تم الفهرست		

موقع شيخ زاده
wadod.com
مركز ودود
شبكة الألوكة
www.alukah.net